

نظّم المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق وهيئة إدارة قطاع البترول في لبنان ورشة عمل تمّ خلالها مناقشة "الجوانب المالية والضريبية المرتبطة بالأنشطة البترولية في لبنان"، شارك فيها النائب نواف الموسوي، والنائب ياسين جابر، الوزير السابق طلال الساحلي، بالإضافة الى نخبة من الخبراء، الاقتصاديين والماليين وأساتذة الجامعات والمعنيين في هذا الشأن.

بداية، ألقى رئيس المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق عبد الحليم فضل الله كلمة قال فيها: إن موضوع ورشة النقاش هذه تعد جزءاً رئيسياً من الرزمة التشريعية والتنظيمية لقطاع البترول، ومن دونها لا يمكن وضع قواعد صحيحة للعمل، ولا خلق ظروف مناسبة لجذب المستثمرين والمشغلين وبدء الانتاج، محذراً من سيف الوقت لأن المهلة ليست مفتوحة أمام السلطات المعنية لإقرار ما يجب إقراره، وإلا أضفنا عقبة جديدة تحول دون إنجاز الخطوات التحضيرية والتمهيدية لإطلاق العمل، مشيراً في هذا المجال الى مشروع قانون الأحكام الضريبية الخاص بالموارد البترولية والى اتفاقيتي الاستكشاف والإنتاج اللتين أعدتا مؤخراً ولم يدخلتا بعد دائرة النقاش العام.

ورأى أن قانوناً ضريبياً حديثاً وعصرياً في مجال النفط لا بد ان يحفظ مصالح الدولة بالدرجة الاولى وحقوقها إزاء الشركات، لكن مع الحرص أن لا يكون ذلك على حساب الجاذبية الاستثمارية للقطاع، ولا على موقع البلد التنافسي في بيئة إقليمية ودولية تتسم بالمزاحمة الشديدة.

وأضاف، إن شرط النجاح الأول في مهمة إقرار قانون ضريبي عصري وملئم لأنشطة النفط هو في إعتقاد مقارنة إصلاحية غير تقليدية، تتخطى نواقص مقارنتنا الراهنة وعيوبها وثغراتها، فلا هي حسنت مناخات الإستثمار، ولا حفزت النمو، ولا جلبت أموالاً كافية ولا حققت الإنصاف بل تسببت بإضطراب وعدم إستقرار تشريعي ترافق مع إنقسام عميق في النظرة الى المسألة الضريبية.

وأكد على الحاجة الى قانون ضريبي مستقل للموارد النفطية، لأننا نطمح أن تكون مناقشة الاحكام الضريبية ليست من جوانبها المالية، بل أن تكون جزءاً من رؤية إقتصادية بعيدة الأمد عن موقع القطاع في الاقتصاد الوطني ومستقبله ودوره.

ثم تحدث رئيس هيئة إدارة قطاع البترول في لبنان د. ناصر حطيط فقال ان الهيئة تشكلت في 2012/12/4، وقد عملنا على تأهيل 46 شركة عالمية، ولكن ما زالوا ينتظروننا لإجراء المناقصة، وفي حال التأخير سيكون لذلك إنعكاس سلبي أوسع، متمنياً على اللجنة الوزارية ان توافق على المراسيم التي تربط الدولة بالشركات كي تستطيع هذه الشركات إكمال العمل معنا، وأيضاً ان يصدر المجلس النيابي القانون المرتبط بهذه المسألة، منوهاً بإهتمام نواب كتلتي الوفاء للمقاومة والمستقبل بعملنا، مؤكداً ان الاسواق المصرية والاردنية والفلسطينية خسرتها رغم انها أسواق طبيعية للبنان وذلك بسبب عدم التوقيع على قانون

الضرائب النفطية، معتبراً انها ضريبة للقطاع البترولي في لبنان، محذراً من خطورة الوضع، وأسفاً لعدم وجود مركز جيو فيزيائي في لبنان مما يضطرنا الى الاستعانة بالخارج للحصول على المعلومات.

ثم تحدث رئيس وحدة الشؤون الاقتصادية والمالية في هيئة إدارة قطاع البترول المهندس وسام الذهبي فعرض للجانب الاقتصادي في اتفاقية الاستكشاف والانتاج فقال لا علاوة لدى التوقيع ولا علاوة لدى الانتاج، كما يمكن للدولة ان تأخذ الإتاوة نقداً أو عيناً، وعن بترول الربح فيمكن تقاسم الانتاج بين الدولة وأصحاب الحقوق المحدد وفقاً للحاصل والمستند الى تراكم الانتاج، شارحاً لكيفية تقاسم بترول الربح الذي يتم إنتاجه فصليا بين الاطراف بنسب تحدد بالإستناد الى "العامل- " بالنسبة للفصل الذي يسبقه مباشرة، وقال ان من خصائص "العامل- " أنه عائد تصاعدي لاقتسام الربحية بين الدولة واصحاب الحقوق، ويشمل التكاليف والانتاج والاسعار ويؤمن عائدات أعلى للدولة.

وعن ملاحق الاتفاقية أشار الذهبي الى الاجراءات المحاسبية والمالية، والى القواعد الاساسية لاتفاقية التشغيل والى الضمانات. كما تطرق الى تعديل القوانين سواء لجهة اصحاب الحقوق، او لجهة مجلس الوزراء.

وعن الاحكام الضريبية المقترحة والمتعلقة بالانشطة البترولية لفت الى الاحكام العامة في الفصل الاول، والى النظام الضريبي للانشطة البترولية في الفصل الثاني في مجالات ضريبة الدخل على الانشطة البترولية والتهرب من الضرائب ومنع التهرب الضريبي، اضافة الى الرسملة الرقيقة وادارة الشؤون الضريبية، والى مسألة التنازل من قبل صاحب الحق أو صاحب الحق المشغل، وفي الضريبة المقتطعة لدى المنبع، والضرائب المقتطعة من الاشخاص الاجانب المعنويين والطبيعيين من غير المقيمين، التقويم، واحكام اخرى، شارحاً في الفصل الثالث من الاتفاقية للضرائب على الاجور والرواتب، وفي الفصل الرابع الضريبة على القيمة المضافة الخ.

وعقب أ. حسين العزّي من المركز الاستشاري على ثلاثة محاور في النقاش تتعلق بمكونات النظام الضريبي، الصندوق السيادي والبنى المؤسساتية الحاكمة، مطالباً بإيجاد نظام ضريبي خاص بالقطاع النفطي نظراً لأهميته، مشدداً على أن نسبة الضريبة على دخل الشركات المعتمدة في مشروع القانون الضريبي هي منخفضة قياساً الى الضرائب المعتمدة في دول اعتمدت عقود نفطية مشابهة لحالة لبنان، وأشار أيضاً الى أن الاعفاءات الكثيرة التي تضمنها المشروع يجب أن تكون مجانية بل مشروطة بتحقيق ميزة ما للدولة. أما في ما يتعلق بالبنى المؤسساتية الحاكمة، أشار العزّي الى أن أداء لبنان يحتل مرتبة متدنية في سلم التقويمات المستندة الى مؤشرات الشفافية والحكم الرشيد العالمية، وهذا ما يثير الكثير من المخاوف في ادارة قطاع البترول.

وأبدى د. كمال حمدان في مداخلته عدة ملاحظات منها ضرورة النقاش حول بناء منظومة عائدات الدولة ككل، مشيراً الى ثلاثة مصادر أساسية للدولة هي الإتاوات، تقاسم الارباح مع المستثمر، ومختلف انواع الضرائب التي ستحصلها، مفضلاً التفاوض على الإتاوة لأن الحوكمة ضعيفة و"ما في دولة" وهناك مصالح مرتبطة بالخارج، متخوفاً كمواطن من عدم وجود رقابة دقيقة وشفافة، مركزاً على عدم قدرتنا في ظل هكذا وضع سياسي طائفي ان نواجه الطرف المقابل في إستثمار النفط، مؤكداً على تشاؤمه في الاستفادة من هذا القطاع في ظل هكذا نظام طائفي، مطالباً ان تكون الضريبة على الربح في استثمار النفط تصاعدياً ولكن غير منفرة للمستثمر، وفي تعزيز الضرائب والمقاسمة والإتاوات في هذا القطاع.

وطالب النقيب السابق لخبراء المحاسبة أ. أمين صالح بتهديب النظام الضريبي. وقال نحن لسنا بحاجة الى نص ضرائبي جديد لأن قانون ضريبة الدخل يطبق في لبنان، وشركات النفط ملزمة بالتقيد بمعايير ضريبة الدخل والتقارير المالية والمحاسبية، لافتاً الى عدم وجود رؤية ضريبية حالياً ومستقبلاً في لبنان. وخلص قائلاً: إن هذا القانون يترك النصوص الحالية ولا حاجة لديه بل يمكن تعديل قوانين ضريبة الدخل.

وأبدى د. توفيق كسبار مخاوفه من تكالب المصالح وفتح الشهيات أمام مليارات الدولارات، ومن المخاطر المتأتية من المديونية التي هي الأعلى في العالم في لبنان، محذراً من طغيان الشأن المالي على الشأن السياسي في المستقبل القريب، داعياً الى الاستفادة من خبرات دولية مجانية تقدمت لمساعدتنا، منتقداً خطاب الطاقم السياسي الذي يربط الإنفاق بقدوم النفط، مشدداً على وضع ميزانية للارباح والخسائر من المالية التي ستنتج عن قطاع النفط وأن يكون شرطه الشفافية.

ووصف د. غازي وزنه النظام الضرائبي العالمي بأنه معقد ومركب، مطالباً بوجود تشريع مستقر للنظام الضرائبي النفطي في لبنان، ناصحاً بالاحكام الضرائبية النفطية وهي الإتاوة وتوزيع بترول الربح والضريبة على الارباح، مركزاً على الإتاوة لان هناك شركات عملاقة أقوى من الدول ولا يمكن بالتالي الدخول الى جدول محاسباتها، معتبراً أن الإتاوة عندنا منخفضة وهي 4%، لافتاً الى عدم وضوح البند المتعلق بكيفية توزيع الارباح بين الدولة والشركات كما ان الضريبة على الارباح متدنية، ملمحاً الى وجود تجاوب مع مصالح الشركات اكثر مما هي مع المواطن في موضوع الشركات النفطية.

ورأى النائب السيد نواف الموسوي في تعقيبه ان أي تأخير يضع إسرائيل في موقع المستفيد، وأضاف: في العام 2007 عندما وقّعت اتفاقية تحديد المنطقة الخالصة لم يكن لبنان قد أنجز دراسته بعد وقد جرى التوقيع بالاستناد الى خريطة البحرية البريطانية مطالباً بالاستعانة بالخبرات المحلية ومن الخارج ممن

أبدوا الاستعداد لتقديم الخدمات، مشدداً على مراعاة الجوانب الوطنية في دفتر الشروط وتحديد الحقول النفطية.

وسأل **علي برو هيئة ادارة البترول** ما اذا كان النفط في لبنان نعمة ام نقمة، لافتاً الى غياب سياسة وطنية واضحة في السياسة التشريعية، نافياً وجود سياسة ضرائبية تأخذ بعين الاعتبار الاقتصاد اللبناني اضافة الى عدم صدور مرسومي الاستكشاف والحقول وتأثيرهما السلبي.

وسال **د. كاظم المهاجر** عما اذا كان هذا النمط من الاتفاقيات هو الأجدى للبنان ناصحاً بدراسة خصوصية البلد لأن المسألة ليست ذات بعد اقتصادي فقط، مشيراً الى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار وجود اسرائيل الى جانب لبنان وأطماعها والى ضعف بعض المكونات داخل لبنان.

واشار **د. علي زعيتر** الى عدم وضوح منهجية المصالح الوطنية مع قضية النفط، محدداً أربع مراحل في التحليل وهي: المرحلة الهندسية الجيوفيزيائية، المرحلة الاقتصادية، الاستثمارات، والشؤون الحقوقية وتساءل هل بمقدورنا تعداد ما تستخرجه شركات النفط؟ وهل نستطيع معرفة طبيعة المخازن الموجودة لدينا؟ وتساءل **د. محمد وهبه** عن الجهة التي عليها إعطاء أرقام عن الكمية الفعلية المنتجة، مشيراً الى الصندوق السيادي وكيفية صرف أمواله، وايضاً الى اهمية حماية هذه الثروة الوطنية وضرورة تحديد سبل هذه الحماية على الصعيد الوطني.

وشدد **الوزير السابق د. طلال الساحلي** على ان موضوع النفط ليس أمراً عادياً، وان دراسته تتطلب المزيد من الدقة وتحسين الرؤية لكيفية وضع مسودة رؤية حول النفط.

وطالب **د. عباس رمضان** بربط الحوافز الضريبية للشركات النفطية بمسألة تنمية مشاريع إنتاجية كي لا تبقى هذه الشركات جزراً معزولة.